

الاستثنائي لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز المعني بمسألة ناميبيا المعقود في نيودلهي في الفترة من ١٩ إلى ٢١ نيسان/أبريل ١٩٨٥^(٣٧)، وغيرها من وثائق مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز.

وإذ تعلم أن كفاح شعب ناميبيا من أجل تقرير المصير والاستقلال يمر بمرحلته الحاسمة وأنه قد احتدم بشدة نتيجة لتصعيد نظام بريتوريا الاستعماري غير الشرعي لعدوانه على شعب هذا الإقليم، ونتيجة لزيادة الدعم العام الذي تقدمه إلى هذا النظام بعض البلدان الغربية، وما يسمى بسياسة الارتباط البناء، مقروناً بالجهود التي تبذل لحرمان الشعب الناميبي من انتصاراته التي أحرزها بعد مشقة في كفاح التحرير وأن من واجب المجتمع الدولي بأسره، لهذا السبب، أن يكشف بشكل حاسم العمل المتضافر لنصرة شعب ناميبيا ومثله الوحيد والحقيقي، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية، من أجل بلوغ هذا الهدف.

وإذ يساورها القلق لأن سياسة « الارتباط البناء » مع نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا، مقرونة بالتعاون الاقتصادي والعسكري الذي تقيمه بعض البلدان الغربية واسرائيل مع بريتوريا، لم ينتج عنها إلا تشجيع وتعزيز النظام العنصري في احتلاله غير الشرعي المستمر لناميبيا وتسليحه الضخم لها واستغلالها انتهاكاً لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وإذ يساورها شديد القلق للدعم المستمر من الامبريالية والاستعمار الجديد لسياسات القهر والعدوان التي تنتهجها جنوب افريقيا في ناميبيا وإزاء الدول المستقلة في الجنوب الافريقي، ولاسيما دول خط المواجهة، كما تدل على ذلك مناقشات مجلس الأمن وقراراته.

وإذ تدرك تدهور الحالة في الجنوب الافريقي بسبب سياسات القهر والعدوان والاحتلال العنصرية التي تنتهجها جنوب افريقيا والتي تشكل تهديداً واضحاً لسلم العالم وأمنه.

وإذ تدرك عميق الإدراك ما لشعب ناميبيا وحركة تحريره الوطني، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية، وما لشعوب الأقاليم المستعمرة الأخرى، من حاجة ماسة ومستمرة إلى مساعدة ملموسة من الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، في كفاحها في سبيل التحرر من الحكم الاستعماري وفي جهودها لتحقيق وتوطيد استقلالها الوطني.

٥٣/٤٠ - تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في البند المعنون « تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة »،

وإذ تشير إلى إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، وإلى خطة العمل من أجل التنفيذ التام للإعلان، الواردة في مرفق قرارها ١١٨/٣٥ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، وكذلك إلى سائر القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك بصفة خاصة القرار ٤٣/٣٩ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.

وقد درست التقارير التي قدمها بشأن هذا البند الأمين العام^(٤٢)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٤٣)، واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٤٤).

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها د إ ط - ٢/٨ المؤرخ في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ و ٥٠/٣٩ المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ بشأن مسألة ناميبيا.

وإذ تأخذ في اعتبارها الأحكام ذات الصلة من إعلان باريس بشأن ناميبيا وبرنامج العمل المتعلق بناميبيا^(٤٥)، اللذين اعتمدهما المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال، والإعلان وبرنامج العمل الواردين في الوثيقة الختامية التي اعتمدها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في جلساته العامة الاستثنائية المعقودة في فيينا في الفترة من ٣ إلى ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥^(٣٨).

وإذ تضع في اعتبارها الأحكام ذات الصلة من الإعلان السياسي الذي اعتمده المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في نيودلهي في الفترة من ٧ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٣^(٣٦)، والوثيقة الختامية للاجتماع الوزاري

(٤٢) Add. 1 و A/40/318.

(٤٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٣ (A/40/3/Rev. 1).

الفصلان الأول والسادس.

(٤٤) المرجع نفسه، الملحق رقم ٢٣ (A/40/23)، الفصل السابع.

(٤٥) انظر: تقرير المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال، باريس، ٢٥ - ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٣، (A/CONF. 120/13)، الجزء الثالث.

الحركات التحريرية في مجال تثقيف سكان الأقاليم المستعمرة فيما يتعلق بتقرير المصير والاستقلال ،

وإذ تلاحظ الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ برنامج بناء الدولة الناميبية ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٩/٣٢ ألف المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ،

وإذ تشجب الصلات المستمرة بين جنوب أفريقيا وبعض الوكالات المتخصصة والمساعدة التي تقدمها إليها هذه الوكالات في الميادين المالية والاقتصادية والتقنية وغيرها بما يتنافى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، معززة بذلك الممارسات الاستعمارية الجديدة في نظام العلاقات الدولية ،

وإذ يساورها شديد القلق لاستمرار التعاون بين صندوق النقد الدولي وحكومة جنوب أفريقيا على نحو يمثل تجاهلاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، وخاصة القرار ٢/٣٧ المؤرخ في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ ،

وإذ تضع في اعتبارها الضرورة الحتمية لإبقاء ما تضطلع به الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أنشطة تنفيذاً لمختلف قرارات الأمم المتحدة المتصلة بإنهاء الاستعمار قيد الاستعراض المستمر ،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية أنشطة المنظمات غير الحكومية الهادفة إلى وضع حد للمساعدة التي مازالت تقدم إلى جنوب أفريقيا من قِبَل بعض الوكالات المتخصصة ، وإذ تأخذ في الاعتبار المشاورات التي أجرتها اللجنة الخاصة مع المنظمات غير الحكومية والاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة بشأن الحلقتين الدراستين المعقودتين مع المنظمات غير الحكومية في بورت مورزبي من ٤ إلى ٧ آذار/مارس ١٩٨٥ وفي هافانا من ٨ إلى ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥^(٤٦) ،

١ - توافق على الفصل المتعلق بهذه المسألة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٤٧) ؛

٢ - تؤكد من جديد أنه ينبغي أن تواصل الوكالات المتخصصة وغيرها من منظمات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الاهتمام بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة فيما تبذله من جهود للمساهمة ، كل في نطاق اختصاصها ، في التنفيذ التام والسريع

وإذ يساورها بالغ القلق لأنه برغم التقدم الذي أحرز في تقديم المساعدة إلى اللاجئين القادمين من ناميبيا ، فإن الإجراءات التي اتخذتها المنظمات المعنية حتى الآن في سبيل توفير المساعدة لشعب الإقليم عن طريق حركة تحريره الوطني ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، لاتزال غير كافية لسد الاحتياجات العاجلة والمتزايدة للشعب الناميبي ،

وإذ تعيد تأكيد مسؤولية الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عن اتخاذ جميع التدابير اللازمة ، كل في نطاق اختصاصها ، لتأمين التنفيذ التام والسريع لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة ، ولا سيما تلك المتعلقة بتقديم المساعدة المعنوية والمادية على أساس الأولوية ، إلى شعوب الأقاليم المستعمرة وإلى حركات تحريرها الوطني ،

وإذ تعرب عن إيمانها الراسخ بأن قيام اتصالات ومشاورات أوثق بين الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من ناحية وبين منظمة الوحدة الإفريقية والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من ناحية أخرى سيساعد هذه الوكالات والمنظمات في التغلب على الصعوبات الإجرائية وغيرها من الصعوبات التي عرقلت أو أخرت تنفيذ بعض برامج المساعدة ،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٠/٣٩ جيم المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ الذي يطلب إلى جميع الوكالات المتخصصة وسائر المؤسسات والمؤتمرات في منظومة الأمم المتحدة ، منح العضوية الكاملة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا ،

وإذ تعرب عن تقديرها للأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية لاستمرارها في مد يد التعاون والمساعدة للوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ،

وإذ تعرب عن تقديرها أيضاً لحكومات دول خط المواجهة لما تقدمه من دعم ثابت إلى شعب ناميبيا وحركة تحريره الوطني ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، في كفاحها العادل والمشروع لنيل الحرية والاستقلال بالرغم من الهجمات المسلحة المتزايدة التي تشنها قوات نظام جنوب افريقيا العنصري ، وإذ تدرك ما لهذه الحكومات من احتياجات خاصة إلى المساعدة في هذا الصدد ،

وإذ تشني على المساهمة الكبيرة المستمرة التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة من أجل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والدعم الفعال الذي توفره

(٤٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الأربعون ، الملحق رقم ٢٣ (A/40/23) ، الفصل الثاني ، المرفق الأول .
(٤٧) المرجع نفسه ، الفصل السابع .

تتمثل في استمرار مشاركة جنوب افريقيا في أعمال كلتا الوكالتين ، وتعرب عن رأيها بأنه ينبغي أن تضع هاتان الوكالتان حداً لجميع الصلات مع النظام العنصري :

٩ - تدوين بشدة استمرار التعاون بين صندوق النقد الدولي وجنوب افريقيا على نحو يمثل تجاهلاً لقرارات الجمعية العامة المتكررة الداعية إلى عكس ذلك ، وتطلب إلى صندوق النقد الدولي وضع حد لهذا التعاون ، وعدم منح أي قروض جديدة للنظام العنصري في جنوب افريقيا ؛

١٠ - تحث مرة أخرى الرئيسين التنفيذيين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على توجيه نظر هيئتي إدارتهما ، بصفة خاصة ، إلى هذا القرار بغرض وضع برامج محددة تعود بالنفع على شعوب الأقاليم المستعمرة ، ولاسيما ناميبيا ؛

١١ - ترجو من الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تقوم ، على سبيل الاستعجال ، بتقديم أو مواصلة تقديم كل المساعدة المعنوية والمادية الممكنة إلى الشعوب المستعمرة التي تكافح في سبيل التحرر من الحكم الاستعماري ، واضعة في اعتبارها أن مثل هذه المساعدة ينبغي ألا تقتصر على تلبية الاحتياجات العاجلة لتلك الشعوب بل أن تهيم أيضاً الظروف اللازمة للتنمية بعد أن تكون هذه الشعوب قد مارست حقها في تقرير المصير والاستقلال ؛

١٢ - ترجو مرة أخرى من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم كل مساعدة معنوية ومادية إلى الدول المستقلة حديثاً والدول الناشئة لتمكينها من تحقيق استقلال اقتصادي حقيقي ؛

١٣ - تكرر تأكيد توصيتها للوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بأن تقيم اتصالات وتعاوناً مع الشعوب المستعمرة وحركات تحريرها الوطني أو أن توسع نطاق هذا التعاون والاتصال سواء مباشرة أو عند الاقتضاء عن طريق منظمة الوحدة الافريقية ، وأن تعيد النظر في إجراءاتها المتعلقة بوضع وإعداد برامج ومشاريع المساعدة ، وأن تضيف مزيداً من المرونة على هذه الإجراءات لكي تتمكن من أن تقدم دون إبطاء المساعدة اللازمة لتعيين الشعوب المستعمرة وحركات تحريرها الوطني في كفاحها في سبيل ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

١٤ - توصي بإدراج بند مستقل عن تقديم المساعدة إلى حركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية

لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٣ - تؤكد من جديد أيضاً أن اعتراف الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة بشرعية كفاح الشعوب المستعمرة في سبيل ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال يستتبع ، كنتيجة لازمة ، قيام الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتقديم كل ما يلزم من المساعدة المعنوية والمادية لهذه الشعوب وحركات تحريرها الوطني ؛

٤ - تعرب عن تقديرها للوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى التي واصلت التعاون ، بدرجات متفاوتة ، مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وتحت جميع الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على التعجيل بالتنفيذ التام والسريع لما يتصل بالموضوع من أحكام هذه القرارات ؛

٥ - تعرب عن قلقها لكون المساعدة التي قدمتها حتى الآن بعض الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى الشعوب المستعمرة ولاسيما شعب ناميبيا ، وحركة تحريره الوطني ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، أقل كثيراً مما يكفي لسد الاحتياجات الفعلية للشعوب المعنية ؛

٦ - ترجو من جميع الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ ، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ، جميع التدابير الضرورية للامتناع عن أي شكل من التعاون مع النظام العنصري في جنوب افريقيا وعن مساعدته بأي صورة في الميادين المالية والاقتصادية والتقنية وغيرها ، ولوقف أي دعم لذلك النظام إلى أن يمارس شعب ناميبيا بصورة كاملة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني داخل ناميبيا متحدة وإلى أن يتم القضاء التام على نظام الفصل العنصري للإنساني ؛

٧ - تكرر الإعراب عن اقتناعها بأنه ينبغي أن تمتنع الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن ينطوي على اعتراف بشرعية سيطرة نظام جنوب افريقيا العنصري على إقليم ناميبيا ، أو على دعم هذه الشرعية ؛

٨ - تأسف لأن البنك الدولي ، وكذلك صندوق النقد الدولي يواصلان الاحتفاظ بصلات مع نظام بريتوريا العنصري

وأن تقوم ، في هذا الصدد ، بإعطاء الأولوية لمسألة توفير المساعدة ، على أساس عاجل ، لشعوب الأقاليم المستعمرة وحركات تحريرها الوطني :

٢١ - تكرر اقتراحها ، بموجب المادة الثالثة من الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي^(٤٨) ، بأن يُدرج على وجه الاستعجال في جدول أعمال مجلس محافظي الصندوق بند يتناول العلاقة بين الصندوق وجنوب أفريقيا ، وتكرر كذلك اقتراحها بأن تقوم أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة ، عملاً بالمادة الثانية من الاتفاق ، بالاشتراك في أي اجتماع لمجلس المحافظين يدعو إلى عقده الصندوق بغرض مناقشة البند ، وتبحث الصندوق على أن يناقش علاقته بجنوب أفريقيا في اجتماعه السنوي ، امتثالاً لأحكام الاتفاق المذكور أعلاه ، وأن يقدم تقريراً إلى الأمين العام للأمم المتحدة عما يتخذ من إجراءات :

٢٢ - توجه نظر الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى خطة العمل من أجل التنفيذ التام لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١١٨/٣٥ ، ولا سيما إلى الأحكام التي تدعو الوكالات والمؤسسات إلى تقديم جميع المساعدات المعنوية والمادية الممكنة إلى شعوب الأقاليم المستعمرة وإلى حركات تحريرها الوطني :

٢٣ - تبحث الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، على أن يضعوا ، آخذين في الاعتبار أحكام الفقرتين ١٣ و ٢٢ أعلاه ، وبالتعاون الفعال مع منظمة الوحدة الإفريقية ، حسب الاقتضاء ، اقتراحات ملموسة بشأن التنفيذ التام لمقررات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ولا سيما البرامج المحددة لتقديم المساعدة إلى شعوب الأقاليم المستعمرة وحركات تحريرها الوطني ، وأن يقدموا ، على سبيل الأولوية ، تلك الاقتراحات إلى هيئات إدارتها وهيئاتها التشريعية :

٢٤ - ترحب من الأمين العام أن يواصل تقديم المساعدة إلى الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في وضع تدابير مناسبة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وأن يتولى بمساعدة تلك الوكالات والمؤسسات إعداد تقرير عن التدابير المتخذة تنفيذاً للقرارات ذات الصلة ، بما فيها هذا القرار ، منذ تعميم تقريره السابق وذلك لتقديمه إلى الهيئات ذات الصلة :

في جدول أعمال الاجتماعات الرفيعة المستوى التي تعقد مستقبلاً بين الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية وأمانات الأمم المتحدة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بغية زيادة تعزيز تدابير تنسيق العمل القائمة لكفالة استخدام الموارد المتاحة على أفضل وجه في تقديم المساعدة إلى شعوب الأقاليم المستعمرة :

١٥ - تبحث الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تعتمد بعد إلى إدراج بند مستقل في جداول أعمال الاجتماعات العادية لهيئات إدارتها عن التقدم الذي أحرزته في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، على القيام بذلك :

١٦ - تبحث الوكالات المتخصصة وغيرها من منظمات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على أن تقدم ، على سبيل الأولوية ، مساعدة مادية كبيرة إلى حكومات دول خط المواجهة لتمكينها من أن تدعم بمزيد من الفعالية كفاح شعب ناميبيا في سبيل الحرية والاستقلال ، وتتصدى لانتهاك القوات المسلحة للنظام العنصري في جنوب أفريقيا للسلامة الإقليمية لهذه الدول إما مباشرة أو ، كما يحدث في أنغولا وموزامبيق ، عن طريق جماعات عميلة خائنة تعمل في خدمة بريتوريا :

١٧ - تلاحظ مع الارتياح الترتيبات التي اتخذتها عدة وكالات متخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتمكين ممثلي حركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الإفريقية من الاشتراك التام ، بصفة مراقبين ، في أعمالها ذات الصلة بالأمور المتعلقة ببلدانهم كل على حدة ، وتطلب إلى الوكالات والمؤسسات التي لم تفعل ذلك بعد ، أن تحذو هذا الحذو وأن تتخذ الترتيبات اللازمة دون إبطاء :

١٨ - تبحث الوكالات المتخصصة وغيرها من منظمات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على المساعدة في التعجيل بإحراز تقدم في جميع قطاعات الحياة الوطنية في الأقاليم المستعمرة ، لا سيما في مجال تنمية اقتصاداتها :

١٩ - ترحب من الوكالات المتخصصة التقيد بقرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ الذي أدان فيه المجلس نظام جنوب أفريقيا العنصري لإقامته ما سمي حكومة مؤقتة في ناميبيا ، وأعلن أن هذا الإجراء غير قانوني ولاغ وباطل :

٢٠ - توصي جميع الحكومات بأن تضاعف جهودها في الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي هي أعضاء فيها ، لتأمين التنفيذ التام والفعال لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة

(٤٨) انظر : الاتفاقات المعقودة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E/F. 61. X. 1) ، الصفحة ٦١ .

والدراسات المتقدمة على المستوى الجامعي ومستوى الدراسات العليا في ميادين الدراسة ذات الأولوية ،

ونظراً إلى اقتناعها القوي بأن استمرار وتوسيع البرنامج أمر أساسي لتلبية حاجة طلاب جنوب افريقيا وناميبيا المتزايدة إلى المساعدة التعليمية والتدريبية ،

١ - تؤيد تقرير الأمين العام عن برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ؛

٢ - تشني على الأمين العام واللجنة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي لما يبذلانه من جهود متواصلة لتشجيع تقديم مساهمات سخية إلى البرنامج ولتعزيز التعاون مع الوكالات الحكومية والحكومية الدولية وغير الحكومية التي تشارك في تقديم المساعدة التعليمية والتقنية للجنوب الافريقي ؛

٣ - تعرب عن تقديرها لكل من قدم دعماً إلى البرنامج سواء عن طريق تقديم مساهمات أو منح دراسية أو تخصيص أماكن في مؤسساته التعليمية ؛

٤ - تناشد جميع الدول والمؤسسات والمنظمات والأفراد تقديم مزيد من الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم إلى البرنامج لكفالة استمراره واطراد توسعه .

الجلسة العامة ٩٩

٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

٥٥/٤٠ - التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٤٥/٣٩ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ،

وقد درست تقرير الأمين العام عن التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي^(٥٠) ، الذي تم إعداده عملاً بقرار الجمعية العامة ٨٤٥ (د - ٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ ،

وإذ ترى أنه ينبغي إتاحة المزيد من المنح الدراسية لسكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في جميع أنحاء العالم ، وأنه

٢٥ - ترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يواصل النظر ، بالتشاور مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، في اتخاذ تدابير مناسبة لتنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ؛

٢٦ - ترجو من الوكالات المتخصصة أن تقدم بصفة دورية تقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة عن تنفيذها هذا القرار ؛

٢٧ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة وأن تقدم تقريراً عنها إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين .

الجلسة العامة ٩٩

٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

٥٤/٤٠ - برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها السابقة بشأن برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، ولاسيما القرار ٤٤/٣٩ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام^(٥١) ، الذي يتضمن وصفاً لأعمال اللجنة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، ولإدارة البرنامج في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ،

وإذ تدرك المساعدة القيّمة التي يقدمها البرنامج لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا ،

وإذ تلاحظ بارتياح أن المساعدة التعليمية والتقنية للجنوب الافريقي أصبحت موضع اهتمام متزايد من جانب المجتمع الدولي ، وإذ تسلّم تماماً بالحاجة ، في هذه المرحلة الحاسمة في الجنوب الافريقي ، إلى إتاحة فرص التعليم والمشورة لعدد أكبر من الطلاب اللاجئين في مجموعة واسعة التنوع من التخصصات المهنية والثقافية واللغوية ، فضلاً عن فرص التدريب المهني والتقني